ان تجاري فرنسا وتساعدها في حماية مصالح الماليين لكي تساعدها فرنسا في مؤتمر برلين . وشدت الحكومتان في طلب القسط المستحق واستخدمت الحكومة المصرية اقوى رجالها واقلهم شفقة فجمعوا المال بالعنف من الاهالي واضطر الفلاحون ان يبيعوا اردب القمح بخمسين غرشاً اي ان يأخذوا خمسين غرشاً فقط على ثمن الاردب ويسلموه بعد شهر مع ان ثمنه كان حينئذٍ ١٢٠ غرشاً واضطرت السلطة ان تبيع حلاها لايفاء الاموال المطلوبة. الا ان ايفاء ذلك القسط لم يتم مقدوراً بل اخره شهوراً كما سيجيء

القطر المصري

وارتقاؤه في عشر سنوات

ان من ينكر ارتقاء القطر المصري ماديًّا وادبيًّا وازدياد هذا الارتقاء سنة بعد سنة كمن ينكر نور الشمس في رائعة النهار . ولا يقدم على ذلك الا من يتجر بالانكار ولا منة منه او من يلقي الكلام على عواهنه ولا يحسب انه يطالب بالدليل

ويستدل على ارتقاء البلاد بامور كثيرة اخصها ميزانية الحكومة فانها اذا زاد دخلها من غير ان تضرب على الاهالي ضرائب جديدة دل ذلك على زيادة دخلهم ثم اذا زادت نفقاتها على ما يرقيهم ماديًّا وادبيًّا لزمنا ان نستنتج ان ارتقاءهم المادي والادبي زادا ايضاً والا فهم ممن تضيع وسائل الرقي فيهم

وقد نشرت الحكومة المصرية الآن خلاصة حسابها عن العام الماضي فقابلناها بخلاصة حسابها عن عام ١٨٩٧ فاذا الزيادة في الدخل والنفقات بالغة مبلغاً عظيماً كما ترى من الجدول التالي

	١٨٩٧	١٩٠٧
الايرادات	١١٠٩٢٠٠٠	١٦٣٦٧٨١٨
المصروفات	١٠٦٥٩٠٠٠	١٤٢٨٠٤١٣
زيادة الايرادات	٠٤٣٣٠٠٠	٠٢٠٨٧٤٠٥

فالايرادات زادت في عشر سنوات اكثر من خمسة ملايين من الجنيهات او نحو خمسين في المئة والمصروفات زادت ثلاثة ملايين ونحو ستمائة الف جنيه او نحو ٣٦ في المئة

مع ان السكان لم يزيدوا في هذه المدة سوى عشرين في المئة فالزيادة في الايرادات لم تنتج من زيادة السكان فقط بل نتجت ايضاً من زيادة ثروتهم العمومية وزيادة مقدرتهم على استثمار اموالهم وخيرات ارضهم ومن زيادة النفقات التي انفقتها الحكومة على الاعمال النافعة التي زادت بها ثروة القطر

ولا يخفى ان سنة ١٨٩٧ كانت اوفر دخلاً من كل سنة قبلها ويؤخذ من تقارير لورد كرومر انهُ لما احتل الانكليز مصر سنة ١٨٨٣ كانت البلاد على شفا الافلاس وبقيت الحكومة من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٨٨٧ تفرغ جهدها في حفظ التوازن المالي حتى لا يزيد مصروفها على ايرادها فلم يتيسَّر لها حينئذٍ تخفيف الضرائب على الاطلاق مهما مسَّت الحاجة الى تخفيفها ولا زيادة المصروف ولو لغرض من اصلح الاغراض. وفي سنة ١٨٨٧ زال عن مصر الخطر من الافلاس واخذت مساعي المصلحين ولاسيما الموظفين منهم في الري تُثمر اثمارها وابتدأ زمن زيادة الايراد على المصروف فنرى الوزير حينئذٍ يرى ان يقدِّم تخفيف الضرائب على زيادة مصروفات المصالح الاميرية فانتبهت الخزينة وعينت الحكومة ٤٠٠ الف جنيه تستأجر بها العمال للاعمال التي كانت تعمل بالسخرة وخفضت ضرائب الاطيان ٤٣٠ الف جنيه في السنة والغت ضريبة الصنائع وكانت تبلغ ١٨٠ الف جنيه في السنة وضرائب الغنم والمعزى وكانت تبلغ ٤٠ الف جنيه في السنة وضريبة القيانة وكانت تبلغ ٢٨ الف جنيه في السنة وضرائب اخرى صغيرة وجملة الضرائب التي خفضت عن عاتق الاهالي تبلغ قيمتها السنوية مليوناً ومئة الف جنيه . وخفضت اجور البوسطة والتلغراف خمسين في المئة

ولما رأت نفسها في سعة بعد تخفيف هذه الضرائب وامثالها ولاسيما لما ابطلت زرع التبغ في القطر وجعلت تأخذ عشرين غرشاً على كل كيلو يرد منهُ اخذت تهتم بزيادة نفقات المصالح التي تعود اعمالها بالنفع المادي والادبي على البلاد مثل حفر الترع والمصارف ومد سكك الحديد وبناء المدارس والمستشفيات

وكان القطر المصري تحت خطرين كبيرين يتهددانهِ دائماً اخطرالاول هجوم السودانيين على حدوده والعيث فيها فانهم كادوا يصلون الى اصوان ولولا بسالة القوَّاد والجنود الذين استردوا السودان لكانت مصر الآن من ملحقاتهِ او من ممتلكات دولة اخرى انتقلتها منهُ

ومن الغرائب التي قلما توجد في غير هذا القطر ان بعض سكانهِ يلقون بانفسهم في النار خوفاً من الرمضاء ولذلك كانوا يكاتبون خليفة السودان ويحرضونهُ على مهاجمة مصر ويعدونهُ بالانضمام اليهِ ولو فعل لفعلوا

هذا هو الخطر الاول والخطر الثاني لا يقل عنهُ فداحةً وهو انهُ كان يخشى من ان دولة اوربيَّة تتملك مصادر النيل فتصير حياة مصر في يدها لكنَّ الحكومة الانكليزيَّة والحكومة المصريَّة رأتا سنة ١٨٩٦ انهُ حان الوقت لاسترجاع السودان من حيث الرجال ومن حيث المال فانقذتا مَن بقي من سكانهِ من حكم يضرب بهِ المثل في الفتك والظلم والاستبداد ورفتا مصر من خطرين كانا يتهددانها دائمًا وسهلتا السبيل لتعمير السودان وللتحكم بماء النيل حتى يروي كل ما يمكن رويهُ من اطيان القطر المصري فتزيد ثروتهُ السنويَّة اضعاف اضعاف ما انفق على استرجاع السودان وما ينفق على تعميره الآن

اما الزيادة التي نتجت في الايرادات فاكثرها من الجمارك وسكة الحديد اي من الرسوم التي تأخذها الحكومة على الواردات ومن اجور الركاب والبضائع في سكة الحديد لا لانها زادت معدل هذه الاجور وتلك الرسوم عما كانت بل لان البضائع كثرت والركاب كثروا فزاد الايراد. اما الجمارك فكان دخلها سنة ١٨٩٧ نحو ٩٣٤٠٠٠ جنيه نبلغ في العام الماضي ٢١٤٢٨٤٤ اي انهُ زاد مليونًا ومئتي الف جنيه . ورسم التبغ كان ١٠٤٥٠٠٠ فصار ١٦٤٨٤٥٣ فزاد اكثر من ستمائة الف جنيه ورسوم الموانئ كانت ٥٢٠٠٠ فصارت ٢٩٦٦٠٥ فزادت اكثر من ١٤٠ الف جنيه . وايرادات سكة الحديد كانت ١٩٨٣٠٠٠ فصارت ٣٥٦٥٠٤٠ فزادت نحو مليون وستمائة الف جنيه . والتلغراف كانت ٤٦٠٠٠ جنيه فصارت ١١٤٣٤١ جنيهًا اي انها زادت نحو سبعين الف جنيه والبوسطة كانت ١١٩٠٠٠ فصارت ٣٠٥٩٥٦ فزادت مئة وتسعين الف جنيه . ولقد وضعنا الايرادات في سنة ١٨٩٧ و ١٩٠٧ في الجدول التالي واقتصرنا على عشرات الالوف فما فوق

	سنة ١٨٩٧	سنة ١٩٠٧	الزيادة
سكك الحديد	١٩٨٠٠٠٠	٣٥٦٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠
الجمارك	٠٩٣٠٠٠٠	٢١٤٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠
رسوم الدخان	١٠٤٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	٠٦١٠٠٠٠
الموانئ	٠١٥٠٠٠٠	٠٢٩٠٠٠٠	٠١٤٠٠٠٠
البوسطة	٠١٢٠٠٠٠	٠٣٠٠٠٠٠	٠١٨٠٠٠٠
والجملة	٤٢٢٠٠٠٠	٧٩٤٠٠٠٠	٣٧٢٠٠٠٠

فهذه خمسة اقلام فقط بلغت زيادة الايراد فيها ثلاثة ملايين و ٧٢٠ الفًا من الجنيهات فلما ثبت للحكومة ان ايراداتها آخذة في الازدياد عامًا بعد عام اجتمعت بالاتفاق مع فرنسا على

طريقة تبيح لها انفاق ما تريد انفاقهُ مما يتوفر لديها في ما يعود على القطر بالنفع لانها كانت ممنوعة من ذلك بحسب اتفاق لندن . فلما انطلقت يداها زادت رواتب مستخدميها وجعلت تنفق على المصالح والاعمال النافعة بسخاء حاتمي . فقد كانت ميزانية نظارة المعارف في العام الماضي ٣٥١٩٢٤ جنيهاً ولكنها انفقت عليها ٤٦٦٤٣٠ جنيهاً عدا ما انفقتهُ على مدرسة الحقوق واصلاحيَّة الاحداث . وكانت نفقات المصالح الصحيَّة حسب الميزانية ٢٦٢١٥٩ فانفقت عليها ٣٧٣٣٤٧ جنيهاً وكانت نفقات نظارة الاشغال العمومية ١٢٦١٨٨٦ جنيهاً فانفقت عليها وعلى اعمالها المختلفة المتعلقة باصلاح الري وتحويل ري الحياض الى ري صيفي وبناء قناطر اسنا مبلغ ٣٢٥١٩٧٨ جنيهاً وكانت نفقات سكك الحديد حسب مربوط الميزانية ١٩٦٤٢١٩ جنيهاً فانفقت ٣١٤٩٣٤٨ جنيهاً والمجموع المربوط لهذه الفروع كلها في الميزانية العمومية ٣٨٤٠١٨٨ جنيهاً فانفقت عليها في العام الماضي ٧٢٤١١٠٣ جنيهات كما ترى في هذا الجدول

	مربوط الميزانية	المصروف
المعارف	٣٥١٩٢٤	٤٦٦٤٣٠
المصالح الصحيَّة	٢٦٢١٥٩	٣٧٣٣٤٧
نظارة الاشغال	١٢٦١٨٨٦	٣٢٥١٩٧٨
السكك الحديد	١٩٦٤٢١٩	٣١٤٩٣٤٨
والجملة	٣٨٤٠١٨٨	٧٢٤١١٠٣

والفرق بين المربوط في الميزانية والمصروف على هذه الفروع الاربعة فقط ٣٤٠٠٩١٥ اخذتها من وفر السنين الماضية وهذه النفقات كلها رأس مال تربح البلاد منهُ ادبيًّا ومادِّيًّا ولا يعترض عليهِ الاَّ اذا كانت المراقبة عليهِ غير كافية فينفق بعضهُ من غير ان تنال البلاد منهُ ما يساويهِ نفعاً او اذا أُنفق بعضهُ وكان انفاقهُ في غير محلهِ . فاذا انشأت مصلحة الري ترعة وكانت هذه الترعة لازمة وانفقت على انشائها خمسين الف جنيه وكان يستحيل عليها ان تنشئها باقل من ذلك فتكون قد فعلت عين الصواب في انشائها ولكن اذا كانت تلك الترعة غير لازمة او كان يمكنها ان تنشئها باربعين الف جنيه وانفقت على انشائها خمسين الف جنيه فتكون قد ارتكبت الخطأ والخطل في انشائها او في انفاقها عليها خمسين الف جنيه . الاَّ اننا نرجو ان تكون اعمال الحكومة جارية كلها بمد النظر والتبصر فلا تعمل الاَّ ما هو لازم مفيد ولا تنفق الاَّ ما لابدَّ منهُ من انفاقهِ شأن الوصي على اموال الامة الموصوف بالحكمة والاستقامة